

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/202

3 March 1988

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٠٣ من القائمة الأولية*

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لبنيما لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الذي أصدره في بنيما أمس المحامي
كارلوس أ. فييلاث، المدعي العام للدولة. وأرجو منكم التفضل بتعميم هذا البيان
وهذه الرسالة، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٣ من
القائمة الأولية.

(توقيع) خورخي إدواردو ريتر

السفير

الممثل الدائم

مرفق

بيان المدعي العام لبنيما ، الصادر في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨

رأت حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن جمهورية بنيما لم تتعاون ، خلال عام ١٩٨٧ ، في مجال منع الاتجار بالمخدرات .

ومنذ تعييني كمدع عام للدولة . في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، توليت رئاسة برامج منع الاتجار بالمخدرات في بنيما ووجهتها شخصيا ، مع تعريف نفسي للخطر ، وتدفقت ، عن طريق مكثبي ومازالت تتدفق ، طلبات التعاون العديدة المقدمة من الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة الامريكية .

وحيث أنني أملك تحت تصرفي الادلة والتقارير التي توضح أن عام ١٩٨٧ كان أنجح الاعوام في تنفيذ العمليات المشتركة بين بنيما والولايات المتحدة الامريكية ، فإنني أعلن أن الموقف الحالي للحكومة الامريكية موقف غير مفهوم وغير ملائم ولا أخلاقي .

فهو موقف غير مفهوم لأنه تضاعفت ، في عام ١٩٨٧ ، عمليات الاعتقال ومصادرة الاموال وضبط المخدرات والمواد الكيميائية والعمليات المشتركة ، وكان ذلك العام هو العام الذي أتم بمزيد من العلاقات الوثيقة بين سلطات البلدين نتيجة للجهد الشخصي الذي يبذله موظفونا ، وسريان قانون بنيما الجديد لمكافحة المخدرات ، وهو موقف غير ملائم لأننا نملك الادلة والتقارير والسجلات المتعلقة بالمقابلات التي توجه فيها السلطات الامريكية إلينا الشكر لدعمنا لها في هذا المجال ، وتطلب استمرار هذا الدعم ، وهو موقف لا أخلاقي لأنه يقوم على أساس اعتبارات سياسية تماما وليس على أساس الحقيقة ، الأمر الذي يوضح أننا كنا أفضل حلفائهم في هذا الصدد .

وعلى الرغم من التمرض للمخاطر الشخصية ، فقد توليت رئاسة العملية المشتركة ووجهتها ، وكانت كلها ناجحة ، وقد قلنا للامريكان مرارا وتكرارا أنهم إذا أرادوا القضاء على الاتجار بالمخدرات ، فإنهم ينبغي أن يكونوا جاديين وأن يدعوا السياسة جانبا حتى لا تؤثر على برامج مكافحة المخدرات . ومع ذلك ، يبدو أن مواقف الحكومة الامريكية تحاول الاتجاه إلى إثباط همة حلفائها في مكافحة المخدرات ، وإسحق المتاجرين بهذه المخدرات الى مواصلة نشاطهم ، بل إلى تدمير حياة شبابها نفسا .

وإني أشعر بالحزن الشديد على شباب الولايات المتحدة ، الذي يعتبر في النهاية ضحية أخطاء حكامه الذين لا يفرّقون بين السياسة والعناصر الضرورية لمكافحة استهلاك المخدرات والاتجار بها . إن السياسة مسألة عرضية ، في حين أن المخدرات شرٌّ دائم يؤثّر على الأجيال الحالية والمقبلة .

ولذلك ، في حين لا تتوفر الدراية بكيفية الانتصار على الحرب الداخلية التي يخوضها شعب الولايات المتحدة ضد استهلاك المخدرات الذي جاوز الحدود ، فإنه غير منطقي أن يدعى حكامه حل المشكلة بقولهم لناخبيهم أن المسؤولية كلها تقع على عاتق بنما التي يحاولون تصويرها بوصفها المسؤول الوحيد عن الشر الذي لم يعرفوا هم كيف يكافحونه .

ومع ذلك ، سيأتي الوقت المناسب الذي سيتعيّن فيه على هؤلاء الحكام أن يشرحوا لناخبيهم مبررات أعمالهم إزاءنا ، في هذه الحرب التي كُنّا فيها أفضل حلفائهم .

وعلى الرغم من هذا الموقف غير المفهوم وغير الملائم والا أخلاقي من جانب حكومة الولايات المتحدة ، فإن بلدنا وموظفينا ونحن أنفسنا سنواصل تعاوننا ، مع الاقتناع بأنه ينبغي للسياسة ألا تختلط بمكافحة المخدرات ، وبأن شعب الولايات المتحدة هو الذي يتعيّن عليه ، في نهاية الأمر ، الحكم على تناقض حكامه مع أنفسهم .

إن موقف حكومة الولايات المتحدة موقف غير مفهوم وغير ملائم ولا أخلاقي ، وإننا نستنكر هذا الموقف اليوم وسنستنكره في جميع المحافل الدولية .

وسيلّم هذا البيان اليوم ، بالطرق الدبلوماسية ، إلى المدعي العام للولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى السيد رئيس لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وإلى السيد رئيس لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وإلى المدعيين العامين ووزراء العدل في جميع بلدان أمريكا اللاتينية .
